

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٨٧**

الخميس ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد نبينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد ميشون
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد بورسلي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

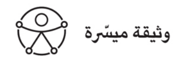
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

1818344 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالروسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية تقدمها السفيرة يوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة لبولندا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة فرونيتسكا.

السيدة فرونيتسكا (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٣ (أ) (٤) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أحيط مجلس الأمن علما بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، الذي يغطي الفترة من ١٤ آذار/مارس إلى ١٤ حزيران/يونيه. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة مرتين في مشاورات غير رسمية.

في البداية، أود أن أشير إلى أنه بعد موافقة اللجنة على الترشيحات لعضوية فريق الخبراء المعني بالسودان، عين الأمين العام أربعة أعضاء في فريق الخبراء في ١٤ آذار/مارس، بينما عين الأمين العام الخبير الخامس في ٩ أيار/مايو، بعد أن رفع ثلاثة من أعضاء اللجنة تحفظاتهم على الترشيح في ٢ أيار/مايو.

تلقت اللجنة في ١٦ كانون الثاني/يناير رسالة من منسق فريق الخبراء يوصي بأن تنظر اللجنة في تحديث قيود قائمة الجزاءات الخاصة بكل من موسى هلال عبد الله النسيم وآدم يعقوب شريف وجبريل عبد الكريم إبراهيم مايو. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أبلغ الفريق اللجنة بأن التعديلات المقترح إدخالها على القيد الخاص بآدم يعقوب شريف سقط منها سهوا بعض معلومات تحديد الهوية وزود اللجنة بالتعديلات المقترحة المنقحة. وبناء على ذلك، وافقت اللجنة في ١٧ آذار/مارس على إدخال التعديلات المقترحة المنقحة على القيد في القائمة. وصدرت في هذا الشأن نشرة صحفية ومذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء في اليوم نفسه.

وفي المشاورات غير الرسمية في ١٢ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء بشأن برنامج عمل الفريق وفقا للولاية الممددة بموجب القرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨) حتى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩. وفي هذا الصدد، أبلغ السيد بيفوولي وانجالا أعضاء اللجنة بأن الفريق سيواصل رصد الجماعات المتمردة الدارفورية، ومعظمها الآن في ليبيا وجنوب السودان وجماعات الميليشيا في السودان.

واستهدف الفريق أيضا تحديد الأطراف التي تعرقل عملية السلام، وبالتالي تنطبق عليها معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات.

وستكون الحملة الجارية التي تضطلع بها حكومة السودان لجمع الأسلحة وآثارها على حظر توريد الأسلحة المفروض على دارفور مجالا آخر من مجالات تركيز الفريق خلال ولايته الحالية. وسيواصل الفريق أيضا رصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والعنف ضد الأطفال، فضلا عن حظر السفر وتجميد الأصول. ورحب أعضاء اللجنة بخطة الفريق للعمل والسفر. وقد نُشر موجز الاجتماع في بيان صحفي صدر في ١٨ نيسان/أبريل (SC/13305).

الآن، أود أن أنتقل إلى الزيارة التي قمت بها إلى السودان في الفترة من ١٣ إلى ٢٠ نيسان/أبريل. لقد كان الغرض من الزيارة الحصول على معلومات عن حالة تنفيذ تدابير الجزاءات من خلال فتح قنوات للحوار لمعرفة حقائق الأمور على أرض الواقع بصورة دقيقة من أجل الإسهام في استعراض مجلس الأمن

للتدابير الجزائية المفروضة على السودان. ورافقني ممثل الكويت من نيويورك وانضم ممثلو الاتحاد الروسي والسويد والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية إلي في السودان من سفارات بلدانهم في الخرطوم. ورافقني أيضا ثلاثة من أعضاء فريق الخبراء وموظف واحد من الأمانة العامة.

وخلال فترة وجودنا في الخرطوم والفاشر، اجتمعنا مع طائفة واسعة من المحاورين من الحكومة ومن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومن أعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي. كما زرنا اثنين من مخيمات النازحين، مخيم أبو شوك بالقرب من الفاشر ومخيم الحصاحيصا بالقرب من زالنجي، حيث تفاعلنا بشكل مباشر مع النازحين. وأود أيضا أن أشير إلى الدعم الكامل الذي تلقيته من حكومة السودان وموظفي الأمم المتحدة طوال الزيارة. وفي رسالتي المقبلة إلى الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، سأشجع حكومة السودان على مواصلة تعزيز التعاون القائم مع اللجنة وفريق الخبراء.

وفي ١ حزيران/يونيه، تلقت اللجنة أول تحديث فصلي من فريق الخبراء، والذي ركز إلى حد كبير على الزيارة التي قام بها الفريق إلى السودان في الفترة من ١٤ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو. وفي ذلك التحديث، أفاد الفريق أيضا بأن جميع أعضائه حصلوا على تأشيرات دخول لمرة واحدة لزيارتهم المقبلة إلى السودان، المقررة خلال الفترة من ١٨ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه.

وفي ٦ حزيران/يونيه، قدمت تقريرا عن زيارتي إلى اللجنة، أشرت فيه إلى أنه ولئن كانت الحالة في دارفور قد تحسنت تحسنا كبيرا منذ فرض نظام الجزاءات في عام ٢٠٠٤، لا يزال هناك بالفعل العديد من التحديات، ولا سيما بخصوص الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، فضلا عن العملية السياسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي مواصلة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وبعد زيارتي، أعتقد أنه سيكون هناك ما يبرر استعراض المجلس لنظام الجزاءات.

وتضمن تقريري أيضا أربع توصيات – ثلاث منها موجهة إلى اللجنة وواحدة إلى المجلس. وناقشت اللجنة التقرير والتوصيات الواردة فيه خلال مشاوراتها غير الرسمية أمس. وقد أيد أعضاء اللجنة التوصيات الثلاث جميعا الموجهة إلى اللجنة وقدموا بعض المدخلات الإضافية، وسيمضي رئيسها قدما على هذا النحو بالتشاور مع اللجنة. وتنص التوصية التي وجهتها إلى المجلس على ما يلي:

”أن يمضي المجلس قدما، على النحو الوارد في الفقرة ٣ من القرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨)، في تحقيق عزمه على استعراض التدابير المتعلقة بدارفور في ضوء تطور الحالة على أرض الواقع. وكجزء من الاستعراض المذكور سلفا، يمكن للمجلس أن ينظر في تحديد معايير تستهدف إيجاد حلول لإنهاء التدابير المفروضة في الأجل الطويل، والتي يمكن أن تكون بمثابة أداة للتغيير الإيجابي في السودان“.

وأنا على يقين من أن التقارير المقبلة لفريق الخبراء ستزود أعضاء المجلس بمعلومات مفيدة ينبغي أخذها في الاعتبار عند صياغة القرار المقبل المتعلق بنظام الجزاءات المفروضة على السودان.

وستواصل اللجنة دعم المجلس في جهوده الرامية إلى تيسير إنهاء النزاع الذي طال أمده في منطقة دارفور في السودان، وبالتالي الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة هشة للغاية من القارة الأفريقية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة فرونيتسكا على إحاطتها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.